

مجلس الأمن

مؤقت

السنة الثالثة والسبعون

الجلسة ٨١٥٥

الأربعاء، ١٠ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨ الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيد عمروف	(كازاخستان)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد إليتشوف
	إثيوبيا	السيد أليمو
	بولندا	السيدة فرونويكا
	بوليفيا (دولة – متعددة القوميات)	السيد يورنتي سوليث
	بيرو	السيد ميثا-كوادرا
	السويد	السيد سكوغ
	الصين	السيد تشانغ ديان بن
	غينيا الاستوائية	السيد ندونغ مبا
	فرنسا	السيدة غيغن
	كوت ديفوار	السيد تانو – بوتشوي
	الكويت	السيد المُنيخ
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد رايكروفت
	هولندا	السيد فان أوستيروم
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة فرينتش

جدول الأعمال

تقارير الأمين العام عن السودان وجنوب السودان

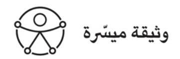
تقرير الأمين العام عن العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور (S/2017/1113)

التقييم الذي أجراه رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي والأمين العام للأمم المتحدة للمرحلة الأولى من إعادة تشكيل العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور (S/2018/12)

1800692 (A)







افتُتحت الجلسة الساعة ١٠/١٥.

إقرار جدول الأعمال

أُقر جدول الأعمال.

تقارير الأمين العام عن السودان وجنوب السودان

تقرير الأمين العام عن العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور (S/2017/1113)

التقييم الذي أجراه رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي والأمين العام للأمم المتحدة للمرحلة الأولى من إعادة تشكيل العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور (S/2018/12).

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): وفقاً للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل السودان للمشاركة في هذه الجلسة.

ووفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيد جان - بيير لاكروا، وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أود أن أوجه نظر أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2017/1113، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، وإلى الوثيقة S/2018/12، التي تتضمن التقييم الذي أجراه رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي والأمين العام للأمم المتحدة للمرحلة الأولى من إعادة تشكيل العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور.

أعطي الكلمة الآن للسيد لاكروا.

السيد لاكروا (*تكلم بالإنكليزية*): أشكركم، يا سيادة الرئيس على إتاحة هذه الفرصة لتقديم إحاطة إعلامية لمجلس الأمن عن الحالة في دارفور. بعد ستة أشهر من اتخاذ قرار مجلس الأمن ٢٣٦٣ (٢٠١٧) بشأن إعادة تشكيل الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور على مرحلتين، يشرفني أن أوجه نظر أعضاء المجلس إلى التقييم المشترك للأمين العام ورئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي بشأن إعادة تشكيل المرحلة الأولى، على النحو المقدم في التقرير المشترك (S/2018/12) تماشيا مع الفقرة ٦ من القرار. أود أيضا أن أتطرق إلى التطورات الأخيرة التي حدثت في دارفور في سياق تقرير الأمين العام عن أحدث فترة ستين يوما بشأن العملية المختلطة (S/2017/1113) الصادر في ٢٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧.

وفي حزيران/يونيه من العام الماضي، واعترافاً بالتحسن العام للحالة الأمنية في دارفور، أيد مجلس الأمن توصيات الأمين العام ورئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي في تقريرهما الخاص الصادر في ١٨ أيار/مايو ٢٠١٧ (S/2017/437) باتباع نهج من شقين، مع التركيز على الحماية في منطقة جبل مرة، وعلى استقرار الوضع في مناطق أخرى من دارفور. وفي نفس السياق، أذِن مجلس الأمن بتخفيض عدد الأفراد النظاميين والمدنيين التابعين للبعثة على مرحلتين، بما في ذلك تسليم ١١ من مواقع أفرقة العملية المختلطة إلى حكومة السودان، في حين طلب إجراء تقييم خطي بحلول ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨ للأشهر الستة الأولى من إعادة التشكيل. وأجري التقييم فريق مشترك من الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة، بتمثيل من أفرقة الأمم المتحدة والأفرقة القطرية للعمل الإنساني، التي زارت الخرطوم ودارفور في الفترة من ٧ إلى ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧.

واسمحوا لي أن أعرض بإيجاز الاستنتاجات الرئيسية التي خلص إليها التقييم. إن اتجاهات النزاع المشار إليها في التقرير الخاص المؤرخ ١٨ أيار/مايو ٢٠١٧ لا تزال مستمرة، لأنه

بعد الانتصار العسكري ضد الحركات المتمردة اتجهت حكومة السودان بقوة إلى ترسيخ سيطرتها وسلطة الدولة في جميع أنحاء دارفور، باستثناء الجيوب في منطقة جبل مرة التي يسيطر عليها جيش تحرير السودان/فصيل عبد الواحد غير المتجانس الذي دب فيه الضعف، مع تورط الجماعات المتمردة الأخرى في أنشطة المرتزقة والأنشطة الإجرامية في البلدان المجاورة. وفي دارفور، أدى نشر قوات الدعم السريع وتنفيذ حملة جمع الأسلحة إلى زيادة قدرة الحكومة على الاستجابة للتحديات الأمنية بسرعة. وقد أفرزت هذه التطورات أيضا ديناميات جديدة من خلال وضع المجموعات المختلفة تحت سلطة قوات الدعم السريع، بما في ذلك، مؤخراً، حرس الحدود التابعين لموسى هلال، وعن طريق تهيئة الظروف بصورة تدريجية للواقع السياسي الجديد.

وبدون وقوع حوادث كبيرة بوجه عام، قوبلت حملة نزع السلاح بردود فعل متباينة وشكوك، خصوصاً داخل مجتمعات المشردين داخليا، في حين ترى السلطات المحلية وزعماء القبائل أنها زادت من الأمن بين المجتمعات المحلية. والعملية المختلطة تشاطر السلطات تخوفها بشأن عدم احترام سيادة القانون وانتهاكات حقوق الإنسان المرتبطة بالحملة، مع رصد تنفيذها في مخيمات المشردين داخليا، بما في ذلك مخيم كلمة. وفي الوقت نفسه، فإن التقدم صوب تحقيق تسوية سياسية تفاوضية للنزاع ما زال بعيد المنال.

وتبين المؤشرات الإنسانية استمرار الوضع الطارئ حتى الآن، فهناك ٢,٧ مليون نازح، منهم ٢,١ مليون شخص في دارفور يحتاجون إلى المساعدة، و ١,٦ مليون شخص يعيشون في المخيمات والمستوطنات المختلفة. وفي حين لم يحدث أي نزوح إضافي خلال فترة التقييم وكانت هناك بعض حالات العودة الطوعية، بما في ذلك عودة اللاجئين السودانيين من جمهورية أفريقيا الوسطى مؤخراً إلى جنوب دارفور، فإن انعدام الأمن والخدمات الأساسية وسبل العيش المستدام في مناطق العودة، فضلا عن المسائل المتعلقة بملكية الأراضي، كلها أصبحت عقبات رئيسية أمام العودة.

وقد اكتملت المرحلة الأولى من إعادة تشكيل العملية المختلطة قبل الموعد النهائي المحدد في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، حيث أُغلق ١١ موقعاً للأفرقة وتم تسليمها إلى حكومة ولاية دارفور بنهاية تشرين الأول/أكتوبر. ويبلغ العنصر العسكري حالياً ١١ ٤٦١ فرداً، مقابل قوام مأذون به يبلغ ١١ ٣٩٥ في نهاية المرحلة الأولى؛ وعنصر الشرطة ٢ ٦٦٦ فرداً، مقابل قوام مأذون به يبلغ ٢ ٨٨٨؛ وانخفض عدد الموظفين المدنيين بواقع ٥٥٨ وظيفة بعد إجراء استعراض لملاك الموظفين المدنيين. وفي سياق النهج ذي الشقين للعملية، قامت البعثة مؤخرا بإضفاء الطابع الرسمي على مفهوم فرقة عمل جبل مرة، وسوف تُفعِّل ذلك في النصف الثاني من كانون الثاني/يناير، وفي ٧ كانون الثاني/يناير، أفادت الحكومة بأنها خصصت أرضاً لموقع فريق قولو، على الرغم من أن التفاصيل بشأن الإنشاء الفعلي للموقع لم يتفق عليها بعد. والبعثة تعمل حاليا على وضع خطط تحقيق استقرار خاصة لكل ولاية بالتعاون مع حكومة ولاية دارفور وفريق الأمم المتحدة القطري.

وخلال المرحلة الأولى من إعادة التشكيل، كانت حكومة السودان متعاونة جداً في تيسير إعادة الوحدات إلى أرض الوطن وإغلاق مواقع الأفرقة وتسليمها في الوقت المناسب. وكانت البيئة العملياتية العامة لحركة موظفي المساعدة الإنسانية عبر دارفور مما يمكن الاعتماد عليه. غير أن البعثة تواجه بعض الصعوبات في الحصول على تأشيرات للموظفين الدوليين، ولا سيما أولئك الذين يعملون في مجال حقوق الإنسان.

وأجري التقييم في دارفور في غضون بضعة أسابيع من إغلاق مواقع الأفرقة، ولم يتح ذلك أكثر من تحليل أولي لأثر إعادة تشكيل العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور. وعلى الرغم من عدم وجود أي آثار سلبية خطيرة

أثناء البعثة الميدانية والأسابيع اللاحقة، من الواضح أنه من السابق لأوانه استخلاص استنتاج محدد فيما يتعلق بآثار إغلاق مواقع الأفرقة على السكان. وفي الفترة المقبلة، سنواصل إطلاع المجلس على أي مسائل قد تنشأ.

إن التطورات التي شملها التقرير المرحلي للأمين العام قد أكدت مرة أخرى الاتجاهات المبينة أعلاه. وعلى الرغم من أن الفترة المشمولة بالتقرير لم تشهد أي اشتباكات مسلحة بين قوات الحكومة والحركات المسلحة في دارفور، فإن الشروع في المرحلة القوية من حملة جمع الأسلحة في جميع أنحاء دارفور وإطلاقها في مخيمات المشردين داخليا يشكل سمات رئيسية. وبالإضافة إلى ذلك، فإن بدء موسم الهجرة ما زال يولد العنف بين المجتمعات المحلية، وإن كان في مستوى أدنى من السنوات السابقة. ولم يلاحظ أي تقدم ملموس في العملية السياسية في دارفور أو في تنفيذ وثيقة الدوحة للسلام في دارفور.

ختاما، أود أن أسترعي انتباه المجلس إلى مسألتين. أولا، مع تحرك البعثة نحو تنفيذ المرحلة الثانية من عملية إعادة التشكيل، شريطة استمرار الاتجاهات الحالية، أُوصي مجلس الأمن في مداولاته أن يُجري استعراضا للنظر في مفهوم جديد للبعثات مع أولويات معدلة في سياق تجديد ولاية العملية المختلطة في حزيران/يونيه. ثانيا، ينبغي أن تعامل الدول الأعضاء التمويل اللازم لتوطيد جهود بناء السلام في دارفور باعتباره مسألة سياسية ذات أولوية عليا من أجل حماية الاستثمارات التي تحققت في السلام حتى الآن وتجنب الانتكاس إلى الصراع.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر السيد لاكروا على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء مجلس الأمن الذين يودون الإدلاء ببيانات.

السيد أليمو (إثيوبيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أشكر وكيل الأمين العام جان - بيير لاكروا على إحاطته الإعلامية، التي كانت مفيدة للغاية كالمعتاد. ونشكر أيضاً رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي والأمين العام على تقريرهما التقييمي (S/2018/12) بشأن المرحلة الأولى من إعادة تشكيل العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور.

ومما يشجعنا كثيراً أن الحالة الأمنية في دارفور لا تزال تحرز تقدما ملحوظا، وأن الحكومة توطد سلطة الدولة في جميع أنحاء دارفور. ونشيد بالحكومة لتمديد وقف إطلاق النار من جانب واحد، ولأنه لم يكن هناك قتال مع إحدى الجماعات المتمردة منذ بداية عام ٢٠١٥، ومع جماعة متمردة ثانية منذ بداية عام ٢٠١٦. وقد استمر تحسن وصول المساعدات الإنسانية في دارفور، كما أن البيئة العملياتية لحركة العاملين في المجال الإنساني في جميع أنحاء دارفور كانت مما يعول عليه ومفتوحة منذ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦.

ويسرنا بصفة خاصة أن نعلم أن حملة جمع الأسلحة التي أطلقتها الحكومة تساعد على توطيد السلام والاستقرار النسبيين في دارفور، بما في ذلك مساهمتها في الانخفاض الكبير في النزاعات القبلية، لا سيما بالنظر إلى الشواغل الصحيحة التي أثيرت أثناء إطلاق الحملة. ومن المشجع أيضا أن نلاحظ أن عملية الجمع تمت دون وقوع أي حوادث في مخيمات المشردين داخليا، وأنه تم التوصل إلى اتفاق لإنشاء لجنة ثلاثية، بمشاركة العملية المختلطة والحكومة وممثلي المشردين داخليا، لإجراء عملية جمع الأسلحة في مخيم كلمة. ونأمل أن تسهم حملة جمع الأسلحة في زيادة خفض مستوى العنف المسلح وتحسين الظروف الضرورية لعودة المشردين داخليا إلى ديارهم الأصلية.

وعلى الرغم من سعادتنا لعدم حدوث أي عمليات نزوح جديدة في الفترة المشمولة بالتقرير، فإن العدد الكبير من المشردين داخليا لا يزال أحد أكبر التحديات خلال الأشهر

العشر لتحقيق السلام المستدام في دارفور. غير أن الحكومة لديها قدرة محدودة على التصدي الكامل لهذا التحدي الهائل، وبالتالي، فإنها تحتاج إلى دعم المجتمع الدولي.

وبطبيعة الحال، فإننا نشعر بخيبة الأمل لأن التقدم صوب التوصل إلى تسوية سياسية تفاوضية ظل صعباً حتى الآن. وكما أوضح فريق الخبراء المعني بالسودان المنشأ عملا بالقرار ١٥٩١ (٢٠٠٥) في تقريره النهائي (أنظر S/2017/1125) فإن المشكلة الأساسية تتمثل في التوقعات غير الواقعية للمجموعات المتمردة. ومن الصعب افتراض أن المجموعات المتمردة مستعدة للانخراط مع الحكومة بحسن نية أو أنها، في الواقع، مستعدة لاعتبار مصالح الناس من الأولويات.

والأعمال التي تقوم بها جماعات المتمردين تدل على أنها تشارك في أنشطة إجرامية، بما في ذلك في ليبيا وجنوب السودان. وكما يشير تقرير الأمين العام، وكما أكد وكيل الأمين العام لاكروا للتو، فإن أنشطة المتمردين، أيّا كانت، تقتصر على جيوب في جبل مرة، وهي انحدرت إلى المشاركة في أعمال اللصوصية. لهذا السبب، نكرر دعوتنا المجلس إلى ممارسة الضغط على جماعات المتمردين من أجل المشاركة المجدية في عملية السلام أو مواجهة العواقب.

ونشعر بالقلق أيضا إزاء التقدم البطيء في تنفيذ وثيقة الدوحة للسلام في دارفور. وكما قال الأمين العام، إن وثيقة الدوحة تمثل إطارا شاملا للحل السياسي، ونحث الجماعات المسلحة كافة على إلقاء أسلحتها والانضمام إلى الاتفاقية دون تأخير. ونشعر بالتشجيع حيال التزام الحكومة المعلن بتنفيذ وثيقة الدوحة، وحيال الإجراءات التي اتخذت مؤخرا في هذا الاتجاه. ويجب أن يكون مفهوما أنّ الحكومة تبذل هذه الجهود على الرغم من صعوبة الديناميات الأمنية الإقليمية والأعمال العدوانية التي تقوم بها جهات فاعلة خارجية أخرى بهدف إثارة المزيد من المتاعب في السودان والمنطقة، وذلك عن طريق دعم بعض الجماعات المعارضة المسلحة، على النحو المبيّن في تقرير فريق الخبراء (S/٢٠١٧/١١٢٥).

ويسرنا أيضا أن نلاحظ النجاح في إنجاز المرحلة ١ من خفض إعادة تشكيل العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، وتعاون الحكومة الجدير بالثناء في هذا الصدد. علاوة على ذلك، يسعدنا أنه لم تلاحَظ تأثيرات ضارة خطيرة عقب إغلاق مواقع الأفرقة كجزء من عملية إعادة التشكيل. ونعتقد أن الحالة في دارفور باتت تفضي إلى الانتقال إلى المرحلة ٢. وفي هذه المرة، ينبغي التركيز بقدر كبير على جهود بناء السلام، وهو المطلب العالمي الموجّه إلى فريق التقييم – بغية أن تؤدي مشاريع التنمية إلى دعم السلام في دارفور. وسيتطلب ذلك تعزيز الموارد المالية والبشرية لفريق الأمم المتحدة القطري.

كذلك سيكون من المهم جدا عدم إغفال التحديات الإنسانية في المنطقة. ويبين التقرير أن عدد اللاجئين الذين دخلوا دارفور من جنوب السودان يبلغ الآن ما مجموعه ١٩٢ ٨٢٦ لاجئا، منهم ٠٠٠ ٨٩ لاجئ وصلوا في عام ٢٠١٧ وحده. ومن الواضح أن السودان بحاجة إلى دعم، بما في ذلك مراعاة أنه ما فتئ يساهم في إحلال السلام والاستقرار في المنطقة، كما يتضح من الزيارة التي قام بها الرئيس سلفاكير إلى السودان بتاريخ ١ و ٢ تشرين الثاني/نوفمبر، ومن الزيارتين اللتين قام بهما الرئيس البشير إلى أوغندا في ١٣ و ١٤ تشرين الأول/أكتوبر، وتشاد في ١ و ٢ كانون الأول/ديسمبر. وفي هذا السياق، نؤيد الجهود التي تبذلها العملية المختلطة ويبذلها فريق الأمم المتحدة القطري في سبيل وضع استراتيجية مشتركة لجمع التبرعات من أجل تنفيذ الإطار الاستراتيجي المتكامل لدارفور في الفترة من عام ٢٠١٧ إلى العام ٢٠١٩. كما ينبغي للمجتمع الدولي أن يوفر كل الدعم اللازم لجهود بناء السلام في دارفور. ونحن نقدر حقيقة أن الحكومة خصصت أرضا بغية إقامة قاعدة عمليات مؤقتة لفرقة عمل جبل مرة في قولو. ولا شك في أن ذلك سييسر

إلى حد كبير الدور التقليدي لحفظ السلام المتوقع من العملية المختلطة في منطقة جبل مرة.

أخيرا، إننا نؤيد نتائج التقييم والتوصيات التي قدمها رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي والأمين العام بشأن سبل المضي قدما. ونتطلع إلى إجراء الاستعراض المشترك بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة، بالتشاور الوثيق مع الحكومة، قبل تجديد ولاية العملية المختلطة في حزيران/يونيه.

السيد ميثا – كوادرا (بيرو) (*تكلم بالإسبانية*): تود بيرو أن تشكر وكيل الأمين العام لاكروا على تقريره (S/2017/1113)، ورئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي على إحاطته الإعلامية بشأن مختلف جوانب إعادة تشكيل العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور.

نحن نعتبر أن التقدم المحرز نحو تحقيق الاستقرار في دارفور تطور إيجابي. فقد أدت حملة جمع الأسلحة إلى تراجع أعمال العنف خلال الأشهر الأخيرة، وإننا نشجع الحكومة على مواصلة تلك الجهود تمشيا مع أحكام وثيقة الدوحة للسلام في دارفور، وبدعم من التأييد السياسي اللازم. بيد أننا نلاحظ مع القلق أن انتهاكات حقوق الإنسان لا تزال مستمرة. ونود أن نذكّر السلطات السودانية بمسؤوليتها عن حماية السكان المدنيين، ولا سيما النساء والأطفال والمشردين داخليا في ظل الظروف الصعبة. وسيكون من المهم جدا تعزيز قدرات الشرطة والقضاء من أجل محاكمة ومعاقبة المسؤولين عن ارتكاب الجرائم الفظيعة. وفي ما يتعلق بتقييم إعادة تشكيل العملية المختلطة وعملية التخفيض التدريجي، نود أن نسلّط الضوء على ثلاث مسائل تتطلب اهتماما عاجلا.

أولا، إن السرعة في تنفيذ المرحلة ١ من العملية أدت بدرجة ما إلى تقييد القدرة على تخطيط وتنفيذ عملية إعادة التشكيل على النحو المناسب. ومن الأهمية بمكان كفالة أن تجري المرحلة ٢ بطريقة أكثر تنظيما وتنسيقا بين الأفرقة المعنية.

وتؤيد بيرو التوصية بإرجاء تنفيذ قاعدة كلمة حتى نهاية المرحلة ٢ من عملية إعادة التشكيل، بحيث يجري تنفيذ العملية بأمان وسلام قدر الإمكان. ويساورنا القلق أيضا إزاء التأخير في إنشاء قاعدة مؤقتة في قولو. ونعتقد أن ذلك أمر أساسي لتمكين العملية المختلطة من إحراز تقدم في عملية حفظ السلام، وتركيز مواردها وأنشطتها على التنمية المستدامة في دارفور بهدف معالجة الأسباب الجذرية للنزاع. ونرى أن معالجة مشاكل منع المعونة الإنسانية من الوصول إلى المستفيدين هي من الأمور الملحة والحيوية. ونحن ننوّه بإجراء تحسينات في عملية إصدار التأشيرات، وهي التحسينات التي ينبغي أن تشمل أيضا العاملين في المجال الإنساني. ولكن المهم كذلك بالقدر نفسه إزالة العقبات البيروقراطية التي تعترض دخول الحاويات إلى البلد.

ونحن نرى أن الحفاظ على السلام في دارفور يعني تحقيق وقف دائم لإطلاق النار، ومعالجة الأسباب الجذرية للنزاع. ونرحب في هذا الصدد بمبادرة العملية المختلطة وفريق الأمم المتحدة القطري لتنفيذ الإطار الاستراتيجي المتكامل للفترة ٢٠١٧ إلى ٢٠١٩. وينبغي التماس تبرعات الجهات المانحة، بما في ذلك من المصادر غير التقليدية والمؤسسات المالية الإقليمية، والتأكد من كفايتها.

السيد لورنتي سوليس (دولة بوليفيا المتعددة القوميات) (*تكلم بالإسبانية*): نود أن نشكر السيد جان – بيير لاكروا، وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، على إحاطته الإعلامية المفصّلة عن تقرير الأمين العام (S/2017/1113) الذي يصدر مرة كل شهرين، ورئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي والأمين العام على تقييمهما للمرحلة الأولى من إعادة تشكيل العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور.

ونود أن نغتنم هذه الفرصة لتسليط الضوء على الجوانب الإيجابية لهذه المسألة، وهي الجوانب التي تتعلق أساسا بالقطاع الأمني، كما رأينا أيضا خلال الفترة المشمولة بالتقرير السابق.

وكون أنه لم تحدث اشتباكات بين الحكومة السودانية وجماعات المتمردين في دارفور خلال فترة أخرى مشمولة بالتقرير لهو أمر يشكل تقدما كبيرا. وفي هذا الصدد، نرحب بقرار الحكومة الذي يقضي بتمديد فترة وقف إطلاق النار من جانب واحد إلى ٣١ آذار/مارس، مما يهيّئ بيئة تمكّن الحكومة والعملية المختلطة من تركيز جهودهما على توطيد السلام في دارفور وعلى العملية السياسية، من خلال معالجة الأسباب الكامنة للنزاع، مثل المسائل المتعلقة بملكية الأراضي، وتعزيز التنمية في تلك المنطقة.

وثمة جانب آخر نود أن نؤكد عليه هو التقدم المحرز في حملة جمع الأسلحة التي تروج لها الحكومة. فنجاحها أمر أساسي لتحسين الأمن في المجتمعات المحلية، وبناء السلام المستقر والمستدام. وينبغي لنا أن نمنع أي منازعات محتملة، وأن نعزز الالتزام بالعملية من جانب المدنيين والميليشيات على السواء. وهذه العملية التي بدأتها الحكومة تتواءم مع جهود بناء السلام التي تبذلها العملية المختلطة، وتحتاج إلى الدعم الذي يلتزم به المجتمع الدولي.

وعلى الجبهة الإنسانية، من الواضح أن الظروف الأمنية التي شهدت تحسنا قد حالت دون مزيد من تشريد المدنيين. وفي حين أن ذلك يشكل تطورا إيجابيا، غير أن حالة الأشخاص المشردين داخليا لا تزال تبعث على القلق، ولم تشهد أية تحسينات كبيرة على الرغم من جهود الحكومة والوكالات والعاملين في المجال الإنساني.

ومن الضروري أن يدعم المجتمع الدولي إقامة المشاريع التي ستمكن المشردين داخليا من الحصول على الخدمات الأساسية وتحسن نوعية حياتهم. كما نعرب عن شكرنا على العمل الذي تقوم به منظمة الصحة العالمية ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة وبرنامج الأغذية العالمي والجهات الفاعلة الإنسانية الأخرى.

نود أن نسلط الضوء على أنه وردت تقارير عن حالات جديدة لعرقلة إيصال المساعدات الإنسانية. بيد أن إمكانية الوصول إلى السكان في منطقة جبل مرة أصبحت متاحة، الأمر الذي يعكس العلاقة الجيدة والعمل المشترك بين الحكومة ومختلف الوكالات ذات الصلة. وإضافة إلى ذلك، بالرغم من انخفاض عدد حالات انتهاكات حقوق الإنسان والجرائم الأخرى مقارنة مع الفترة السابقة، يجب علينا أن نضاعف جهودنا الرامية إلى وضع حد لحالات الاحتجاز غير القانوني والعنف ضد النساء والأطفال، وخاصة العنف الجنسي والجنساني وتعزيز إمكانية لجوء النساء إلى القضاء.

وتعتقد بوليفيا أن أحد التحديات الرئيسية التي تواجه السودان في الوقت الحالي يتمثل في تنشيط العملية السياسية. ونرحب بعمل الحكومة لتعزيز وثيقة الدوحة للسلام في دارفور ونشدد على أن الحل الوحيد الممكن للأزمة في المنطقة هو عملية سياسية، من شأنها أن تمكن من تسوية المسائل المعلقة بين الأطراف، ولا سيما المنازعات المتعلقة بملكية الأراضي. وفي جملة أمور، تشمل المسائل التي يجب معالجتها النزاعات القبلية ونزع سلاح السكان المدنيين والميليشيات وإبرام وقف دائم لإطلاق النار.

ونعتقد أنه يجب حل الخلافات القائمة فيما يتعلق بوثيقة الدوحة للسلام في دارفور، ونشجع الأطراف التي لم توقع عليها بعد على الانخراط في حوار تشاوري مع الحكومة. ونرحب أيضا بالمساعي الحميدة التي يبذلها الممثل الخاص، السيد جيريمياه مامابولو، وأعضاء فريق الاتحاد الأفريقي الرفيع المستوى المعني بالتنفيذ.

وختاما، نعتقد أنه لإحراز تقدم في التنمية ولتوطيد السلام المستقر في دارفور، فإن السودان بحاجة إلى الدعم المشترك من جانب الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والمجتمع الدولي. ونشيد أيضا بالتقدم المحرز في عملية إعادة تشكيل العملية المختلطة

للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، ونعتقد أنه يجب علينا تعزيز قدرات فريق الأمم المتحدة القطري من أجل الانتقال إلى المرحلة الثانية وكفالة نجاح الخفض التدريجي لقوام البعثة. ونشكر العملية المختلطة في دارفور على جهودها وتفانيها من أجل بناء السلام في دارفور.

السيد ندونغ مبا (غينيا الاستوائية) (*تكلم بالإسبانية*): أود أن أبدأ بالإعراب عن امتناني للسيد لاكروا، وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، على تقديمه تقرير الأمين العام عن العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور (S/2017/1113). ويلقي التقرير الضوء على الحالة الراهنة في دارفور. وقد لاحظنا فيه بعض التطورات الإيجابية، التي تحققت بفضل الجهود المشتركة للأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والحكومة السودانية.

ونلاحظ مع الارتياح النتائج الإيجابية للجهود التي تبذلها الحكومة السودانية، كما يتجلى في انخفاض عدد الاشتباكات بين الحكومة والجماعات المتمردة في دارفور بشكل كبير. ويُمكن تحسن الأجواء جميع الأطراف من تركيز جهودها على العملية السياسية، التي قد تؤدي إلى تحقيق سلام دائم. ونود أيضا أن نسلط الضوء على التزام حكومة السودان بتعزيز تنفيذ وثيقة الدوحة للسلام في دارفور.

ما فتئت غينيا الاستوائية تؤمن بأن النزاع في دارفور يجب حله من خلال عملية سياسية تتيح التعامل مع المسائل الأكثر إثارة للجدل، بما في ذلك مسألة ملكية الأراضي والنزاعات القبلية ونزع سلاح السكان المدنيين والميليشيات. ويجب على جميع الحركات المشاركة في هذه العملية مضاعفة جهودها لتحقيق السلام مع الحكومة من خلال عملية مفاوضات صريحة وشاملة للجميع. ولذلك، فإننا نحث الحكومة السودانية على مواصلة العمل بشكل وثيق مع العملية المختلطة في دارفور، الأمر الذي من شأنه أن يكون سبيلا لكفالة نجاح العملية ومساعدة الدولة على إعادة بسط سلطتها في جميع أنحاء الإقليم.

ونرحب أيضا بتحسن قدرة أفراد العملية المختلطة والعاملين في المجال الإنساني على التحرك، وهو ما تحقق بفضل انخفاض مستوى العنف. وهذه خطوة هامة للغاية إلى الأمام.

كما نحث المجتمع الدولي، في هذه اللحظة الحاسمة للغاية، على دعم السودان بقوة بغية تعزيز التطورات الإيجابية التي استمعنا إليها في تقرير السيد لاكروا والمساعدة على حل المسائل التي تتطلب الاهتمام.

السيد تانو – بوتشويه (كوت ديفوار) (*تكلم بالفرنسية*): يود وفد بلدي أن يشكر السيد جان – بيير لاكروا على إحاطته الإعلامية الجيدة التي قدمها إلى المجلس، والتي ساعدتنا على فهم أحدث التطورات المستجدة في تلك المنطقة من السودان.

في بياننا اليوم، تود كوت ديفوار التركيز على نقطتين رئيسيتين: وهما عملية السلام في دارفور وحالة تنفيذ التوصيات المنبثقة عن التقرير بشأن الاستعراض الاستراتيجي للعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور (S/2017/437) على النحو الذي تناوله الاستعراض المشترك للأمين العام للأمم المتحدة ورئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي، ولا سيما تنفيذ المرحلة الأولى من إعادة تشكيل العملية المختلطة.

وبالرغم من أن وفد بلدي يرحب بتحسن الحالة الأمنية، والذي يتجلى في الانخفاض الكبير في عدد الاشتباكات بين الحكومة السودانية والجماعات المسلحة في دارفور، منذ تمديد اتفاقات وقف إطلاق النار الأحادية الجانب من قبل الأطراف الرئيسية ومنذ حملة جمع الأسلحة، لكننا ما زلنا نشعر بالقلق إزاء أنه لم يُحرز سوى تقدم ضئيل في تنفيذ وثيقة الدوحة للسلام في دارفور، التي تظل إطارا سياسيا مفيدا لمعالجة الأسباب الجذرية للنزاع ولإتاحة الإمكانية لسكان دارفور للتمتع بثمار السلام.

وتتخوف كوت ديفوار من أن يتسبب الجمود السياسي الحالي في إفشال الجهود المبذولة حتى الآن لإيجاد مخرج دائم من الأزمة، وأن نرى عودة الوضع السابق، الذي أسفر عن التشريد الجماعي للسكان الذي نشهده اليوم مرة أخرى.

ويعتقد وفد بلدي أن السلام في دارفور يجب أن يشمل المصالحة الوطنية ووقفا دائما للأعمال العدائية وإقامة حوار سياسي جامع. ولذلك، ندعو جميع الأطراف المعنية إلى الانخراط في بذل جهد حقيقي لاستعادة السلام لصالح رفاه الشعب ولتحقيق الاستقرار في المنطقة برمتها.

وفيما يتعلق بتنفيذ توصيات الاستعراض الاستراتيجي، لا سيما فيما يتعلق بالمرحلة الأولى من إعادة تشكيل العملية المختلطة، يود وفد بلدي أن يرحب بالتقييم المشترك للأمين العام للأمم المتحدة ورئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي.

ويود وفد بلدي أن يشدد على نقطتين واردتين في الفقرة ٦ من القرار ٢٣٦٣ (٢٠١٧) المؤرخ ٢٩ حزيران/يونيه ٢٠١٧، فيما يتعلق بالتقييم المشترك، وهما: التقدم المحرز في تنفيذ المرحلة الأولى من إعادة تشكيل العملية المختلطة وتعاون الحكومة السودانية مع العملية المختلطة في دارفور.

وفيما يتعلق بالنقطة الأولى، يرحب وفد بلدي بكون أعمال المرحلة الأولى تسير بشكل جيد. وقد أسفرت عن إغلاق ١١ موقعا وخفض عدد الأفراد العسكريين إلى ٣٩٥ ١١ فردا من ٨٤٥ ١٥ وعدد أفراد الشرطة إلى ٨٨٨ ٢ من ٤٠٣ ٣. ويشيد وفد كوت ديفوار بكون الحكومة السودانية خصصت مواقع لكي تستخدم في إنشاء فرقة عمل جبل مرة، التي نرى أنها وسيلة لبناء القدرات في العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دار فور وهي تنفذ أنشطة بناء السلام في السودان.

وفيما يتعلق بالنقطة الثانية، وبروح من التعاون البناء، يود وفد بلدي أن يدعو حكومة السودان إلى السماح لقوات العملية المختلطة بالتنقل بحرية، وفقا لولاية هذه القوات، وبتيسر الإجراءات الإدارية اللازمة لها للاضطلاع بأنشطتها.

السيد المنيخ (الكويت): يطيب لي بداية الترحيب بوكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، السيد جان بيير لاكروا، وأشكره على إفادته وعلى مناقشته للتقييم الوافي للأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي بشأن المرحلة الأولى لإعادة تشكيل العملية المختلطة للاتحاد الافريقي والامم المتحدة في دار فور. ويسعدني أن أرحب بالتطورات الإيجابية الواردة في التقييم المذكور، وبخاصة فيما يتعلق بانخفاض أعمال العنف وعدم اندلاع الأعمال القتالية خلال الفترة الأخيرة، وهي جميعا تعتبر خطوة هامة في طريق تحقيق الاستقرار في دار فور.

وأعرب كذلك عن الارتياح لاستجابة حكومة السودان لما ورد في تقرير التقييم المشترك وقيامها بتخصيص أرض لقاعدة العمليات المؤقتة في قولو. كما أود أن أشيد بجهود الحكومة السودانية من أجل تحقيق الاستقرار في دار فور وسائر ربوع السودان، وبخاصة فيما يتعلق بتحقيق التنمية وعودة النازحين إلى مناطقهم وجمع السلاح والحوار الوطني. وأعرب كذلك عن تأييدنا لعملية الحوار الوطني وخطة فريق الاتحاد الأفريقي الرفيع المستوى المعني بالتنفيذ. ولا يفوتني أيضا الإشادة بما أنجزته العملية المختلطة، وبخاصة من خلال تعاونها مع السلطات المحلية والوطنية في تيسير انتقال دار فور من مرحلة النزاع إلى مرحلة بناء السلام والتأكيد على حاجة السودان إلى الدعم في هذا المجال.

إن الدور الإيجابي لأصدقاء السودان في تنفيذ المشاريع الإنمائية والإشراف عليها في دار فور يسهم في تيسير العودة الطوعية للنازحين ويكفل لهم سبل العيش الكريم. وأود أن أشدد على أولوية الحل السياسي في دار فور وأهمية انضمام جميع الأطراف إلى العملية السياسية السلمية وضرورة الحد من انتشار السلاح في دار فور.

وهنا، أود أن أشيد بالتعاون بين السودان والعملية المختلطة في عمليات جمع السلاح في بعض مخيمات النازحين. كما أرغب في التشديد على أهمية احترام سيادة السودان ووحدته وسلامة أراضيه. وأشير هنا هجمات فصائل دار فور المسلحة على السودان في أيار/مايو ٢٠١٧ وما تمثله تلك الأنشطة للفصائل من تهديد لأمن واستقرار السودان وجيرانه ومناطق القرن الأفريقي والساحل والبحر الأبيض المتوسط. وفي الختام أوكد على ثقة الكويت بقدرة حكومة السودان على تخطي بتلك المصاعب الحالية لتنفيذ متطلبات الأمم المتحدة.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): سأدلي الآن ببيان بصفتي ممثل كازاخستان.

إننا نشاطر الآخرين الإعراب عن تقديرنا العميق لوكيل الأمين العام لاكروا على إحاطته الإعلامية الشاملة.

ويؤيد وفد بلدي استنتاجات تقرير الأمين العام عن العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور (S/2017/1113)، فضلا عن التقييم المشترك للتقدم المحرز في إعادة تشكيل العملية المختلطة، ونود أن نقدم الملاحظات التالية.

إن كازاخستان تشعر بالتشجيع من استمرار إحراز التقدم بشأن الحالة الأمنية والإنسانية في دارفور، فضلا عن تعزيز التعاون فيما بين الحكومة السودانية والأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي. وأحدث دليل على ذلك التعاون موافقة الحكومة على إنشاء قاعدة العمليات في قولو. ونرحب أيضا بقرار حكومة السودان تمديد وقف إطلاق النار من جانب واحد حتى نهاية آذار/مارس. ويحدونا الأمل في أن تبذل الأطراف الأخرى أيضا الجهود اللازمة لتنشيط عملية سياسية شاملة للجميع بقيادة فريق الاتحاد الأفريقي الرفيع المستوى المعني بالتنفيذ. ويجب أن نمضي، تدريجيا، صوب تنفيذ وثيقة الدوحة للسلام في دارفور.

كما يسر كازاخستان أن تنوه إلى أنه لم يلاحظ حدوث أي آثار سلبية أثناء المرحلة الأولى لإعادة تشكيل العملية المختلطة. ونعتقد أنه خلال تجديد ولاية العملية المختلطة في حزيران/يونيه، ينبغي أن تعدل مهامها بغرض منح الأولوية لقدراتها لبناء السلام. وينبغي أن تركز جهود بناء السلام على تنفيذ الإطار الاستراتيجي المتكامل لدار فور الذي وضعته العملية المختلطة وفريق الأمم المتحدة القطري للفترة ٢٠١٧-٢٠١٩، وحدد الأولويات لتحقيق السلام المستدام في دارفور. وفي الوقت نفسه، فإن حكومة السودان بحاجة إلى الدعم الدولي، بما في ذلك الخبرة والمساعدة المالية لحل محنة المشردين داخليا والنجاح في حملة جمع الأسلحة. وينبغي أن يقترن ذلك المسعى أيضا بالاستثمار في المشاريع الإنمائية.

استأنف مهامي بصفتي رئيس المجلس.

أعطي الكلمة الآن لممثل السودان.

السيد محمد (السودان): سيدي الرئيس، أرجو في البدء أن أقدم لكم التهنئة على تولي بلدكم رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر، وأعبر عن سعادتي بذلك.

كما أرحب بالدول التي انضمت هذا الشهر إلى العضوية غير الدائمة لمجلس الأمن، متمنيا لها التوفيق ومؤكدا لها على تعاوننا فيما يتعلق بمسائل السودان في مجلس الأمن بتبادل كافة المعلومات معها.

وأرجو أن أقدم الشكر إلى السيد الأمين العام للأمم المتحدة على هذا التقرير (S/2017/1113)، المعروض باسمه على مجلسكم الموقر، وإلى السيد وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، السيد لاكروا، على إحاطته الإعلامية التي استفدنا منها كثيرا. وأرجو أن أوجه، من على البعد أيضا، التحية إلى السيد رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي وإلى مفوضية الاتحاد الأفريقي على العون المستمر الذي يتلقاه السودان من المنظمة الأم.

لقد اطلعنا على التقرير المعروض على مجلسكم الموقر، المقدم باسم الأمين العام للأمم المتحدة، حول تنفيذ ولاية العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دار فور. وهو التقرير الدوري الذي يقدم كل ستين يوما استعراضا لمجمل الأوضاع في دار فور. وأصبحت التقارير، كما تلاحظون، متشابهة ولا تحمل جديدا يذكر، حيث يعز على الأمانة العامة أحيانا أن تجد بديلا غير البحث عن بعض الأحداث الصغيرة والجنح المسجلة في مخافر الشرطة لإيرادها. ونحن نرى أن ذكر مثل هذه الأحداث يشير إلى خلل ما في طريقة إعداد التقارير التي تعرض باسم الأمين العام على مجلسكم هذا.

وأحيلكم إلى الفقرات التي وردت في التقرير بشأن طبيعة الصراع في دار فور التي أوردت أحداثا بسيطة يمكن أن تجد مثلها في أكثر المدن أمانا وتأمينا، وكأن معدي التقرير اعتمدوا على يومية تسجيل بلاغات لمكتب شرطة. وهذا يؤكد تماما ما ظللنا نكرره ونؤكده، بل وتؤكده ذات التقارير، ومفاده أن الأوضاع في دار فور أصبحت اليوم طبيعية وآمنه مثل العديد من المناطق والمدن في العالم.

وهنا، لا بد من التذكير بأننا استرعينا كريم انتباهكم إلى ضرورة إعادة النظر في هذا الوضع عند تجديد ولاية العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور في شهر حزيران/يونيه من العام الماضي، عندما أشرنا إلى أن من شأن تقليص فترة تقديم التقارير إضعاف التقارير المقدمة للمجلس. وكنا نرى أن الأجدى أن تزيد الفترة أو أن تظل كما كانت من قبل ثلاثة أشهر (٩٠ يوما).

لقد جاء قرار مجلس الأمن ٢٣٦٣ (٢٠١٧)، الذي قضى بالبدء في عملية السحب التدريجي لقوات العملية المختلطة وإعادة تشكيل البعثة لنقل الأوضاع في دارفور إلى مرحلة جديدة نستشرفها، من بناء للسلام وعمل لتثبيت ما تحقق من استقرار وأمن وسلام في كل ربوع ولايات دارفور، عدا جيب واحد صغير في مساحته في إحدى مناطق جبل مرة. كان هذا القرار تأكيداً لما ظلت الحكومة السودانية تنادي به منذ العام ٢٠١٥، بضرورة التناسب والتكيف مع التحولات الكبرى التي حدثت في دارفور وتغيرت معها طبيعة وشكل الصراع الذي كان قائماً، حيث لم يتبق من أزمة إقليم دارفور غير تبعاتها المتمثلة في مسألة النازحين والمسائل التنموية التي لها اتصال مباشر بجدول أعمال بناء السلام. ونرى أن الوقت قد حان لأن تقوم الأمم المتحدة والمجتمع الدولي بالعمل على دعم الحكومة السودانية لمعالجة هذه الأوضاع ومواجهتها بصورة حاسمة. ونرجو أن ننوه، حقيقة هنا، بالمجهود المقدر الذي ظلت تبذله دولة قطر، راعية عملية الدوحة للسلام، وبعض الدول الصديقة الأخرى، في بناء قرى العودة الطوعية وتقديم الخدمات الأساسية التي تشجع النازحين على العودة الاختيارية إلى ديارهم واستعادة حياتهم الطبيعية السابقة. ويهمني هنا أن أشير إلى مسألة تتعلق باتفاق الدوحة الذي أسعد بأن عددا مقدرا من مداخلات الأعضاء هنا قد أشار إليه. فهو حقيقة الاتفاق الذي أوصلنا لما نحن فيه الآن، لأنه نفذ بنسبة ٨٥ في المائة. وأرجو أن أحيلكم – كما ظللت أقدم تباعا لهذا المجلس – إلى حقيقة أن هنالك لجنة دولية اسمها اللجنة الدولية لمتابعة سلام دارفور، أنشئت بموجب اتفاق الدوحة تضم الأعضاء الخمسة الدائمين في هذا المجلس، تجتمع كل ستة أشهر بالتناوب في الخرطوم والدوحة وتقيم الإنجازات والتحديات. هذه التقارير متاحة لكريم اطلاعكم. فنرجو الرجوع إلى تقارير هذه اللجنة للنظر في مدى تنفيذ هذا الاتفاق الدولي الذي أشرفت عليه الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والجامعة العربية، إلى جانب شركاء السلام. لذلك أرجو أن أقول، وبكل احترام، أنكم تجدونني غير متفق مع إشارتين وردتا في مداخلات عضوين كريمين في هذا المجلس الآن عن الحاجة إلى عملية سلمية، ونرى أن وثيقة الدوحة للسلام قد وفرت الأساس المؤسسي الدستوري للعملية السلمية ودليلنا على ذلك هو هذا التحول الضخم على

الأرض، ودليلنا عليه أيضا هو قراركم ٢٣٦٣ (٢٠١٧) في ٢٩ حزيران/يونيه الماضي.

تتقدم الحكومة السودانية مسنودة بإرادة أهل دارفور نحو تعزيز واستدامة السلام في تنفيذ المشاريع المساعدة وأهمها حملة جمع السلاح من أيدي المواطنين بعد انتهاء الأسباب التي دفعتهم لاقتنائه. وتفيد التقارير بأن حملة جمع السلاح تسير بصورة ممتازة حسب ما هو مخطط لها، بالرغم من قلة الموارد وشح الإمكانات. غير أن العزم على تنفيذ الحملة يسهم في استمراريتها وتحقيق النجاح لها. وكما أكدنا لكم في بياننا السابق، فإن مسألة جمع السلاح مطلب أساسي لاستدامة الأمن والاستقرار. لذلك، فإن الحكومة السودانية لن تألو جهدا في سبيل إنفاذ هذه الحملة على كل من يحمل السلاح من المدنيين، وأن يتم حصر حمل السلاح على القوات المسلحة والقوات الأمنية فقط. ويطبق القانون على كل من يتجاوز أو يرفض الإذعان لأحكام القانون الخاص بالأسلحة والذخائر. ونؤكد أن السبيل لتنفيذ هذه الحملة هو التقيد الصارم بالقانون من دون استثناء، وهو ما تم حتى الآن. ونؤكد، في هذا الصدد، على أهمية الشراكة مع العملية المختلطة وعلى أهمية الحرص على المشاورات واللقاءات الراتبة مع الممثل المشترك للأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي. ويهمني أن أشير إلى لقاء قريب بين نائب رئيس جمهورية السودان والممثل المقيم للأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في دارفور، حيث أشار السيد نائب رئيس الجمهورية إلى أن السودان مستعد للخروج من هذه العملية وتركها تماما للعملية المختلطة إذا ما التزمت بعملية جمع السلاح. هذا هو المدى الذي يمكن أن نكون فيه مرنين في هذا الأمر، ولكن لا بد من مواجهة مسألة نزع السلاح لأنه بوجود سلاح في أيدي البعض في أي منطقة نزاع سيعمل على استمرار التحديات والعمليات الاستثنائية الطارئة التي يمكن أن تحدث بطريقة تلقائية.

يرحب وفد بلدي بالإجراءات التي اتخذتها بعثة العملية المختلطة حتى الآن في إطار تنفيذ توصيات القرار ٢٣٦٣ (٢٠١٧)، وقد قامت بموجبه، بإغلاق ١١ موقعا للبعثة كمرحلة أولى. ونتطلع إلى بداية المرحلة الثانية من التخفيض استكمالا لتخفيض قوام البعثة حسب ما نصّ عليه القرار ٢٣٦٣ (٢٠١٧)، وأؤكد على أن الحكومة السودانية ستواصل تعاونها مع بعثة العملية المختلطة، تمكينا لها من تنفيذ ولايتها الكاملة، بما في ذلك إغلاق المواقع المتبقية في المرحلة الثانية بكل ما تتطلبه من إجراءات. ونؤكد على أهمية هذا التعاون الذي شهدت به التقارير السابقة والتقرير الحالي في كل المجالات، خاصة فيما يتعلق بتخليص الحاويات، وتأشيرات الدخول، وأذونات الحركة وإمكانية الوصول للبعثة وللشركاء الإنسانيين، وكذلك الاستجابة لطلب البعثة بفتح قاعدة عمليات مؤقتة في منطقة قولو، وهذا موضوع أساسي. واتساقاً مع هذا المبدأ وتأكيدا على الحرص على التعاون مع بعثة العملية المختلطة، تحصلت بعثة العملية المختلطة على الموافقة الكاملة من الحكومة السودانية على إنشاء القاعدة العملياتية المؤقتة في قولو، في جبل مرة. وقد تم تخصيص قطعة الأرض التي يتطلبها إنشاء القاعدة بمساحة ٦٢٠ ٥ متر مربع. إننا لا نزال ندعو بعثة العملية المختلطة، ومن خلفها إدارة عمليات حفظ السلام، بإعادة النظر في مسألة بناء الطريق البري (زالنجي – قولو – روكيرو)، لما يمكن أن يقدمه من فوائد جمة لأهالي المنطقة كلها، حيث أن بناء المطار العسكري – مثلا – في قولو لن يفيد المواطنين بذات القدر الذي يمكن أن يساهم به بناء الطريق في استقرار المنطقة وإنعاشها اقتصاديا والتمكين من الوصول إليها، بجانب تأهيل بعض المرافق الخدمية في المنطقة، التي قام والي وسط دارفور بتسليم خططها إلى قيادة العملية المختلطة.

ختاماً، نُحيي هذه الجهود الحثيثة المتكاملة التي تجري على قدم وساق لاستكمال عملية السلام ونرحب، مرة أخرى،

بحلول فجر بناء السلام الذي يعني التنمية التي تعني بدورها إنهاء الصراع والقضاء المبرم عليه. ويشكر وفد بلدي بعثة العملية المختلطة على ما تقوم به في مختلف المجالات وعلى تضحيات حفظة السلام خلال الأعوام الماضية. كما يشكر الدول المساهمة بقوات أو أفراد شرطة ويجدد استعداد حكومة السودان للتعاون مع كافة الشركاء الإقليميين والدوليين في كل ما له صلة ببعثة العملية المختلطة، حتى تغادر آخر مكوناتها أراضي بلدي.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): لا يوجد متكلمون آخرون مدرجون في قائمتي، وأدعو أعضاء المجلس الآن إلى مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشاتنا حول هذا الموضوع.

رفعت الجلسة الساعة ١٦/٠٠.